الفوارق المجالية وأثرها على جودة الحياة الحضرية بالمدن الجزائرية الكبرى
مدينة تبسة نموذجًا

حسين بولمعيز[1]إبراهيم جبنون[2]

[1] جامعة العربي التبسي– تبسة ، أستاذ محاضر أ، houcine.Boulmaiz@univ-tebessa.dz

[2]جامعة العربي التبسي– تبسة ، أستاذ محاضر أ، brahim.djebnoune@univ-tebessa.dz،

تاريخ الإيداع:اليوم/الشهر/السنة تاريخ المراجعة: اليوم/الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

الملخص:

تبعا لأهمية الدراسات الحضرية في ميدان الجغرافيا وتهيئة الأقاليم، تأتي هذه الدراسة الميدانية التحليلية لإحدى المدن الجزائرية الكبرى، وهي مدينة تبسة ذات الموقع الجغرافي الهام كونها تقع ضمن نطاق الهضاب العليا الشرقية للوطن على الحدود الجزائرية التونسية، مما جعلها منطقة للاستقرار البشري منذ القدم، حيث شهدت نموا سكانيا وعمرانيا كبيرا، جعل منها مدينة جالبة للسكان والاستثمار. غير أن النمو الحضري للمدينة وتوسع نطاقها العمراني بشكل متسارع، خلق تباينا في نسيجها العمراني والمعماري، مما أدى إلى ظهور فوارق مجالية واضحة بين مختلف الأحياء السكنية بالمدينة، خصوصا تلك الواقعة على أطرافها بعيدا عن المركز. كما بينت الدراسة أن هذه الفوارق المجالية كان لها تأثير محدود في النمط المعيشي للسكان، الذي بدوره أدى إلى تأثيرات متفاوتة على جودة الحياة الحضرية للسكان بين مختلف أحياء المدينة، إذ الملاحظ فعلا أنه كلما ابتعدنا عن مركز المدينة ازدادت معاناة السكان نظرا لغياب العديد من التجهيزات والمرافق القاعدية، ويبرز ذلك بشكل أكبر في الأحياء غير المخططة أو ما يعرف بمناطق السكن العشوائي، كما يتجلى أيضا في الأحياء السكنية حديثة المنشأ التي يقع غالبيتها في أطراف المدينة. أمام هذه الوضعية أضحى من الضروري جدا التدخل العاجل والعقلاني للتقليل من حدة هذه الفوارق وتحقيق التوازن المجالي بين أحياء المدينة من خلال التنمية الشاملة التي يجب أن تمس كافة النطاقات الحضرية بهدف خلق عدالة اجتماعية من خلال العدالة المجالية.

الكلمات المفتاحية : جودة الحياة ، الحياة الحضرية ، الفوارق المجالية ، المدن الكبرى ، تبسة.

Abstract

According to the importance of urban studies in the field of geography and the preparation of regions, this field-analytical study comes to one of the major Algerian cities, which is the city of Tebessa, which has an important geographical location because it is located within the scope of the eastern highlands of the homeland on the Algerian-Tunisian borders, which made it an area of human stability since ancient times. Significant population and urban growth, making it a city that attracts people and investment. However, the urban growth of the city and its rapid urban expansion created a disparity in its urban and architectural fabric, which led to the emergence of clear spatial differences between the various residential neighborhoods in the city, especially those located on its outskirts far from the center. The study also showed that these spatial differences had a limited impact on the lifestyle of the population, which in turn led to varying effects on the quality of urban life for the residents among the various neighborhoods of the city, as it is noticed that the further we move from the city center, the more people's suffering increases with the absence of many services and facilities Al-Qaeda, and this is more evident in the unplanned neighborhoods or what is known as slum areas. It is also evident in the newly established residential neighborhoods, which are mostly located on the outskirts of the city. In front of this situation and based on these research results, urgent and rational intervention has become a necessity and imperative to reduce the severity of differences and achieve spatial balance between

the neighborhoods of the city with comprehensive development that should affect all urban areas and make the quality of life a concept characterized by flexibility and mobility in order to fit with the perception of the population.
Keywords: Quality of life, urban life, spatial differences, Major cities, Tebessa.

المقدمة:

لقد شهدت التنمية الحضرية بالمدن الجزائرية الكبرى، نوعا من اللاتوازن بين متطلبات السكان والمقدرات الطبيعية والاقتصادية للموقع والموضع الخاص بهذه التجمعات العمرانية، حيث شهدت العديد منها عمليات توسع حضري مفرط نتج عنه ظهور العديد من الأحياء العشوائية داخل وخارج المدن، في مقابل وجود أحياء أخرى أنشأت بتخطيط مسبق من طرف السلطات المحلية. بين هذا وذاك نجد هذه الأحياء تتفاوت فيما بينها في العديد من الخصائص العمرانية والمعمارية خصوصا ما تعلق بشبكة المرافق العمومية والخدماتية والتجهيزات القاعدية. هذه الوضعية أثرت بشكل مباشر على نمط حياة الساكنة من خلال ظهور تباين وتفاوت واضح في الإطار المعيشي للسكان، خصوصا إذا ما أخذنا في عين الاعتبار الاختلاف الملاحظ في نمط ومستواهم المعيشي.

نتج عن هذه الوضعية ظهور العديد من الفروقات المجالية والتباينات في مستوى التجهيزات والمرافق الخدماتية بين الأحياء السكنية ضمن نفس المحيط العمراني للمدينة، حيث ظهرت ما يسمى "بأحياء مركز المدينة" التي غالبا ما تتميز بتداخل عمرانها وامتزاجه ما بين التقليدي والحديث خصوصا بالمدن التي نشأت قديما انطلاقا من نواة تاريخية على غرار مدينة تبسة. هذه الأحياء التي غالبا ما تتوفر على مختلف المرافق الضرورية للحياة رغم وجود كثافة سكانية كبيرة بها. في مقابل ذلك ظهرت أحياء مخططة تم إنشاؤها على أطراف مركز المدينة، ملاصقة له، تتميز بنمط عمراني حديث، تضم سكنات ما بين النمط الفردي والجماعي، وتتوفر على شبكة المرافق القاعدية بجميع متطلباتها، ناهيك على استفادتها من تلك المتوفرة بمركز المدينة نظرا لقربها منه، هذا ما جعل سكانها يحظون بمزايا الحداثة والمعاصرة وكذلك كل ما هو تقليدي وقديم النشأة. غير أن ما يعاب عليها وجود شبكة علاقات اجتماعية مهلهلة نظرا لكون سكان هذه الأحياء من مختلف الطبقات الاجتماعية ومن المهاجرين أو الموظفين الحكوميين.

مع استمرار النمو الحضري للمدن الجزائرية الكبرى خصوصا بعد الاستقلال، وما شهده الريف الجزائري من تهميش أدى إلى نزوح ريفي كبير نحو هذه المدن، مما أدى إلى ظهور العديد من الأحياء السكنية العشوائية والتي تركزت في الغالب على أطراف المدن كأحزمة فوضوية تعيق توسع المدينة، ولا تتوفر على ظروف العيش الكريم مما جعلها بؤرا لمختلف الآفات الاجتماعية.

في ظل هذا التقسيم المكاني والتباين المجالي بين الأحياء السكنية في نفس المدينة، ظهرت العديد من المسميات على شاكلة" الأحياء الراقية" و"أحياء البؤس"، "الأحياء الهامشية أو المهمشة"، "الأحياء الفوضوية" وغيرها، مما يوحي إلى وجود تباين مجالي أدى إلى تباين اجتماعي نتج عنه نوع من التفرقة الاجتماعية (Ségrégation Sociale) نتج عنها في الكثير من الأحيان العديد من الحركات الاحتجاجية والتي اتسمت في بعض الأحيان بالعنف، حيث يطالب السكان بالمساواة بينهم وتوفير متطلبات الحياة الكريمة ورغد العيش.

أمام هذه الوضعية سعت الدولة لتهدئة الأوضاع من خلال تسطير وتنفيذ العديد من البرامج التنموية والسكنية بغية احتواء الوضع والتقليل من الفوارق الاجتماعية، فظهرت برامج للتحسين الحضري والترقيات العقارية وبرام ج لتنمية المحلية المختلفة، ناهيك على فرض قوانين صارمة تحد من استغلال الفضاء العام بشكل فوضوي وتسوية مختلف الوضعيات السكنية الناتجة عن المخالفات العمرانية على غرار قانون تسوية البنايات ومطابقتها رقم 08/15.

كل هذه البرامج والقوانين المسطرة من طرف الدولة، ركزت على الجانب المعماري والعمراني للمشهد الحضري (Paysage urbain)، متجاهلة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، أو ما يعرف بالتركيبة الاجتماعية للسكان، إذ هل يكفي أن توفر للمواطن السكن اللائق والمرافق الضرورية والخدماتية لنقول أنه يحظى بالعيش الكريم أو ما اصطلح عليه " بجودة الحياة الحضرية".

على ضوء هذه الوضعية جاءت هذه الدراسة الميدانية التي ركزنا فيها على مدينة تبسة كإحدى المدن الجزائرية الكبرى، التي شهدت ولاتزال تشهد نموا حضري ا متسارعا، أدى إلى بروز تباين مجالي واضح بين مختلف أحيائها السكنية، خصوصا مركز المدينة التاريخي والأحياء السكنية الحديثة المترامية على أطراف المدينة ما بين أحياء مخططة وأخرى نشأت بشكل عشوائي، حيث يعيش سكانها ضمن نسق حضري عام يكتنفه العديد من المشاكل اليومية التي حالت دون شعور السكان بنفس الإحساس من العيش الكريم وخلقت العديد من الفوارق في مستوى جودة الحياة الحضرية، مما استوجب منا الغوص في خبايا هذا العالم والكشف عن العوامل والأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية، مع محاولة إيجاد حلول عملية لهذه المشكلة استنادا لرغبات السكان ومتطلباتهم بما يتوافق والقوانين السارية المفعول بما يضمن التنمية الحضرية المستدامة ويحقق جودة الحياة المنشودة.

إشكالية البحث وفرضياته

تبعا لموقعها الهام، عرفت مدينة تبسة تحولات جذرية نتيجة عوامل تاريخية، طبيعية، ديم وغرافية، اقتصادية، ثقافية، سياسية...إلخ مما جعل المدينة تشهد نموا حضريا متسارعا نتج عنه امتداد وتوسع عمراني كبير (Étalement Urbain) تطلب وضع العديد من المشاريع التنموية المختلفة بغية تلبية متطلبات السكان المتزايدة. غير أن هذه البرامج لم تشمل جميع أحياء المدينة واقتصرت فقط على البعض منها، مما زاد من حدة الفوارق بين الأحياء المخططة وغير المخططة وتدني نوعية الخدمات، أثرت بشكل كبير على جودة الحياة الحضرية على اعتبار أنه مشكل لا يستهان به إن لم يكن مراقبا ومتحكما فيه وينجر عنه إرهاصات مخلة بالمشهد العام للمدينة.

تبعا لما سبق ذكره، نجد من الضروري طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

– إلى أي مدى يمكن للفوارق المجالية التأثير على مستوى جودة الحياة الحضرية بمدينة تبسة ؟

وللإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم السؤال الرئيسي للأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مفهوم جودة الحياة الحضرية لدى سكان مدينة تبسة ؟
2. هل لموقع الحي السكني بمدينة تبسة في ظل الفوارق المجالية تأثير على درجة جودة الحياة الحضرية؟
3. كيف يتم التقليل من تأثير الفوارق المجالية على جودة الحياة الحضرية بمدينة تبسة؟

بغية تحقيق الهدف من هذه الدراسة، والوصول إلى إجابات واضحة حول السؤال الرئيسي ومختلف الأسئلة الفرعية، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

– الفرضية الأولى: "يرتبط مستوى جودة الحياة الحضرية بمدينة تبسة ارتباطا وثيقا بوجود فوارق مجالية بين مختلف أحياء المدينة، إذ كلما كان الحي السكني يتوفر على مختلف الخدمات والمرافق الضرورية، أدى ذلك بالضرورة إلى الرفع من مستوى جودة الحياة الحضرية للسكان".

– الفرضية الثانية: "كلما كان موقع الحي السكني قريبا من مركز المدينة شكل ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى جودة الحياة الحضرية لسكانه".

منهجية البحث وأدواته

بغية تحقيق أهداف البحث قمنا بالاعتماد على مقاربة منهجية خاصة تمثلت أساسا في:

- **المقاربة النظرية:** حيث تم خلالها بلورة وصياغة المفاهيم الأساسية التي تخص ثوابت ومتغيرات البحث بالاعتماد على الدراسات السابقة بغية تكوين قاعدة للدراسة المنجزة.

- **المقاربة التطبيقية:** من خلال جمع المعطيات الإحصائية من مختلف المصالح الإدارية والتقنية. كما اعتمدنا أسلوب المقابلة مع مختلف الفاعلين والمختصين في ميدان التعمير والتهيئة الحضرية من مهندسين معماريين ومكاتب الدراسات الخاصة وبعض ممثلي المجتمع المدني المنتخبين منهم وغير الحكوميين كرؤساء لجان الأحياء والجمعيات.

كما تم اللجوء للدراسة الميدانية التحليلية لثلاثة أحياء سكنية تعد من أهم وأكبر الأحياء بالمدينة، وتختلف فيما بينها من حيث موقعها ضمن النسيج العمراني للمدينة، حيث لجأنا لانتهاج أسلوب الاستبيان الميداني (الاستبانة). بعدها تم تحليل ومعالجة النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على برنامج "السفانكس" (Sphinx 5.5) و"إكسأل" (Excel).

1- المقاربة النظرية للدراسة :

1- 1- مفاهيم تتعلق بجودة الحياة الحضرية:

1-1-1- مفهوم جودة الحياة : ظهرت الفكرة الأولية لجودة الحياة في المناقشات التاريخية لفلاسفة اليونان (أرسطو، سقراط، بلاتو) حول طبيعة جودة الحياة ومواصفاتها. وتطورت دراسات جودة الحياة حيث كانت تركز على موضوع واحد دون النظر إلى علاقته بعوامل أخرى، حيث رصدت دراسة حول موضوع "جودة الحياة" (Riseborough ,1990) في المملكة المتحدة في السبعينيات لفهم العلاقة بين الإسكان والبيئة المبنية وجودة الحياة، حيث قام مركز الدراسات الحضرية والإقليمية في جامعة برمنجهام (Center for Urban and RegionalStudies) بقياس وتقييم جودة الحياة في المجاورات بين المسنين في المساكن المخصصة لهم، تم عمله منذ التسعينيات وحتى الآن هذا العمل ركز على الإسكان بصفة خاصة، لأن الاهتمام بدور الإسكان والمنازل كان يعيب عن الدراسات الأخرى المهتمة بجودة الحياة ومؤشرات تقييمها. (مريم شيخي، 2014/2013، ص 86-87).

لقد تعددت تعاريف جودة الحياة بإختلاف الجهة المستخدمة له (مريم حسام، 2017/2016، ص 50-54)، فقد عرفها علماء غربيون مثل Haas أنها "تمثل تقييما متعدد الأبعاد لظروف الحياة الحالية للشخص في سياق ثقافته والقيم التي يحيا فيها والقيم التي يتبناها وهي في المقام الأول شعور ذاتي برفاهية وحسن الحال متضمنة أبعادا جسدية، نفسية، روحية واجتماعية، وبعض الظروف يمكن أن تساهم المؤشرات الموضوعية في هذا الإدراك لتقريب المعنى". فيما اعتبر Sheldon أن "جودة الحياة تمثل ذلك الوجود الكامل والهادف المليء بالازدهار والوفاء والتمتع بالرفاه النفسي في ظل الديمقراطية الليبيرالية وانخفاض البطالة... ". وقد اتجه Groulx إلى تعريف "جودة الحياة بأنها الشعور الجيد والحصول على ما يلزم للتعامل مع الحياة بأفضل طريقة ممكنة".

أما العلماء والباحثون العرب، فقد عرفها الكرخي بأنها "إحساس ناتج عن شعور الفرد بالقدرة على إشباع الحاجات الذاتية والموضوعية والتي تشمل النمو الشخصي، السعادة البدنية والمادية، الاندماج الاجتماعي والحقوق البشرية." ويرى الأشول أن "الجودة الحياة تتمثل في درجة رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع، وإدراك هؤلاء الأفراد لمدى إشباع هذه الخدمات التي تقدم له بمعزل عن الأفراد الذين يتفاعل معهم، أي أن جودة الحياة حسبه ترتبط بالبيئة المادية والبيئة النفسية الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد." ويعرفها الباحثان محمد عبد الحليم منسي وعلي مهدي كاظم "بأنها شعور الفرد بالرضا والسعادة وقدرته على إشباع حاجاته من خلال نوعية البيئة التي يعيش فيها والخدمات التي يقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية، مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه."

1-1-2- مفهوم جودة الحياة الحضرية: لا يوجد إجماع على تعريف واحد لجودة الحياة الحضرية ولكن توجد بعض التعريفات التي تساعد على فهم هذا المصطلح منها (غلام مريم، 2016/2015، ص 26): أن جودة الحياة بمنطقة ما، هي تكامل وتوفر العناصر المكونة للقطاعات الرئيسية لتلك المنطقة (القطاع الاجتماعي، القطاع العمراني، قطاع البنية الأساسية والخدمات) والتي توفر للسكان الراحة النفسية والأمان وتساعد المنطقة على القيام بوظائفها المستهدفة، والتي تتمثل في البيئة الطبيعية وظروف السكن والمواصلات والرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية.

تبعا لذلك فإن من أهم العوامل التي تؤدي إلى تدهور جودة الحياة داخل الحي السكني نجد العناصر التالية (جعجو محفوظ، 2015/2014، ص 18-19):

- النمو السكاني المرتفع الذي لا يسمح بتوفير الخدمات اللازمة للسكان بقدر كاف كالتعليم، الرعاية الصحية، الغذاء الصحي، السكن الملائم ... وغيرها للمجتمع؛
- سوء تسيير النفايات المنزلية مما يؤدي إلى تراكمها وبالتالي تدهور البيئة الحضرية؛
- عدم التحكم في مياه الصرف الصحي وسوء معالجتها؛
- تلوث الهواء جراء الغازات المنتجة من المركبات.

وينتج عن هذه العوائق تدهور واضح لمستوى جودة الحياة، وهي انتشار الأحياء القصديرية الناجمة عن البطالة والفقر، وانتشار الأمراض والأوبئة والآفات الاجتماعية والجرائم، إتلاف المساحات الخضراء، انعدام الأمن للسكان وتدني مستوى المعيشة لدى السكان.

ومن أجل تجنب تدهور جودة الحياة لا بد من اتخاذ العديد من التدابير الاستباقية والبعدية نذكر منها:

- التحكم في النمو الديمغرافي وترقية الخدمات العمومية؛
- توعية السكان بأهمية الحفاظ على البيئة الحضرية؛
- الحفاظ على المناطق الخضراء وتوسيع نطاقها؛
- تحسين خدمات الصرف الصحي والتحكم الجيد في تسيير مرافقها؛
- تحسين وضعية الطرقات الحضرية؛
- تسيير محكم للنفايات الصلبة وتطبيق التقنيات العلمية والصحية ولمعالجتها والتخلص منها؛

1-2- العناصر الأساسية لجودة الحياة الحضرية

تتحدد جودة الحياة من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية وهي القطاع الاجتماعي والاقتصادي، القطاع العمراني وقطاع البنية الأساسية والخدامات والبيئة. وتندرج تحت كل قطاع مجموعة من المؤشرات والعناصر الأساسية نوجزها فيما يلي (دحدوح صلاح الدين، مهلل عبد الحكيم، 2017/2016، ص 10-11):

1-2-1- القطاع الاجتماعي والاقتصادي: تتأثر جودة الحياة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية للسكان وذلك من خلال النمو الديمغرافي وحجم الأسرة، الحالة التعليمية للسكان، معدلات العمالة والبطالة في تطوير وتنمية الحياة الحضرية، عوامل التأثير المختلفة لحركات الهجرة، التنبؤ بالأعباء والضغوط المستقبلية على البيئة الأساسية والخدمات، تأثير العادات والتقاليد للأفراد على بناء وتركيب السكان.

1-2-2- القطاع العمراني: إذ ترتبط جودة الحياة في المناطق السكنية بشكل وثيق بعدة عناصر كمساحة السكن، والأثاث الموجود به، كذلك طبيعة التملك (ملك، إيجار). كما يشكل علو المباني وارتفاعها مؤشرا هاما لقياس جودة الحياة الحضرية، لأن المناطق الحضرية تتميز بارتفاع مبانيها، ففي بعض الحالات تكون هذه الارتفاعات غير متناسبة مع عرض الشوارع، مما يكون له انعكاسات سلبية على الصحة والبيئة الحضرية. بالإضافة لذلك نجد لحالة المباني علاقة

مباشرة بجودة الحياة الحضرية، فالمناطق التي تركز بها المباني المتدهورة، تتدنى بها شروط الحياة الصحية، عكس المناطق التي تتركز بها المباني ذات الحالة الجيدة. كما يمكن لاستخدامات الأراضي (اختلاط الاستخدام) أن تشكل معيارا جد مهم في تقييم جودة الحياة بالمناطق الحضرية، ففي بعض القطاعات بالمدينة نجد الوظيفة التجارية والصناعية والسكنية غير مفصولة عن بعضها. هذا الاختلاط بين الوظائف له تأثيرات سلبية على البيئة العمرانية وجودة الحياة بالقطاع والمدينة ككل. وتعد الطبيعة القانونية للعقار (المسكن، الأرضية) مؤشرا مهما في تقييم جودة الحياة الحضرية لأنها تسمح بمعرفة شكل وأحوال الملكية في المناطق الحضرية، عدد السكان القادرين على شراء أو بناء منازل، عدد السكان المقيمين في مباني غير مرخصة ومدى استقرار السكان وتعلقهم بمناطق سكنهم. هذه العوامل لها علاقة مباشرة بعناصر أخرى مهمة جدا وهي الكثافة السكانية والكثافة السكنية، إذ يمكن لهاذين العنصرين التأثير بشكل كبير في تركز السكان والمساكن ببعض القطاعات في المدينة مما يؤثر سلبا على جودة الحياة الحضرية خصوصا مع استمرار نمو السكان وزيادة متطلباتهم بحيث تستغل مستقبلا مساحات أكبر وتتضخم المشكلة بالمدينة ككل.

1-2-3- قطاع البنية الأساسية والخدمات والبيئة: يؤثر هذا القطاع على جودة الحياة الحضرية من خلال عدة عناصر نخص بالذكر منها:

- أبعاد الشوارع، حالتها و استخداماتها والحركة المرورية بها.
- إمكانية الوصول إلى وسائل النقل، إذ أن البعد والقرب من وسائل النقل عامل مهم في تقييم نوعية الحياة بالمدينة، فبعض القطاعات بالمدينة يعاني سكانها من البعد عن مرافق النقل الحضري، الأمر الذي يجبر الكثير من السكان لقطع مسافات طويلة على الأقدام للوصول إلى المواقف الخاصة بالنقل.
- الإمداد بشبكة المرافق و التجهيزات القاعدية كالمياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، شبكة الكهرباء وغاز المدينة، الخدمات التعليمية، الخدمات الأمنية، الخدمات الصحية والمساحات الخضراء ومناطق الترفيه وغيرها.

1-3- تصنيف المؤشرات التنمية الحضرية للارتقاء بجودة الحياة:

هناك العديد من الهيئات التي اهتمت بتصنيف المؤشرات الحضرية لقياس جودة الحياة بالمناطق الحضرية أهمها (هناء محمد جوهري، 2003، ص 20-52):

1-3-1- تصنيف مركز المستوطنات البشرية بالأمم المتحددة: الذي اهتم بالتنمية الحضارية وصنف مؤشراتها إلى 46 مؤشر تضم الإسكان، النقل والبنية الأساسية وكذا مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتأتي سنة 1999 حيث أضاف المركز 5 مؤشرات جديدة ليصبح عددها 51 مؤشر، ومن خلالها يمكن حساب دليل التنمية بالمجال الحضري.

1-3-2- تصنيف مؤتمر إسطنبول سنة 2001: والذي أعطي تصنيفا جديدا لمؤشرات الحضرية ضم 32 مؤشر، 23 منها كمي و 9 نوعية، وأعتبر هذا العدد الحد الأدنى الذي يجب أن تنتهجه كل دولة لتقييم جودة الحياة.

1-3-3- تصنيف ميرسر: ميرسر هي شركة عالمية تجري استطلاعا دوليا كل عام عن جودة الحياة في مدن العالم بهدف تلك المناطق على جذب الاستثمارات والمهارات الرئيسية.

1-3-4- تصنيف المرصد الحضري العالمي بمركز الأمم المتحدة : والذي نظم المؤشرات الواحد والخمسين 51 في 7 مجموعات، وتم الاتفاق عليها عالميا، كما يوضح ذلك الجدول رقم 01.

الجدول رقم 01: مؤشرات التنمية الحضرية للارتقاء بجودة الحياة.

المجموعة	المؤشرات
مؤشرات الخلفية العامة للمدينة	نسب استعمالات الأراضي
	قياس حجم سكان المدينة/حسب النوع/العمر/الكثافة (شخص / كم)
	نسبة الزيادة السنوية للسكان أو المعدل السنوي لنمو السكان
	نسبة الأسر التي تعيلها امرأة
	متوسط حجم الأسرة
	معدل التكوين الأسري
	فئات توزيع الدخل
	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في المدينة
	التوزيع النسبي لأنواع حيازة المسكن
مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية	نسبة الأسر الفقيرة
	نسبة العمالة غير الرسمية
	نصيب الفرد من أسرة المستشفيات
	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة
	توقع الحياة عند الميلاد (أمل الحياة)
	معدلات الأمية للبالغين 15 (سنة فأكثر)
	معدل الالتحاق بالتعليم المدرسي
	كثافة القسم (عدد التلاميذ في الحجرة)
	معدل الجريمة (في الشهر، السنة)
مؤشرات البنية الأساسية	نسب / مستوى توصيلات المنازل بالمرافق
	نسب إتاحة الحصول على المياه الصالحة للشرب
	متوسط استهلاك الفرد من المياه/ السنة
	السعر المتوسط للمياه (المتر مكعب)
	نسب الإنفاق على مفردات البني التحتية بالمدينة
مؤشرات النقل	التوزيع النسبي لأنماط النقل (الفردي، الجماعي)
	متوسط زمن رحلة العمل
	نسبة الإنفاق السنوي على الطرق/شخص بالمدينة
	معدل ملكية السيارات (سيارة/أسرة)
	طول الطرق بالمدينة (كم)
	نسبة المياه المعالجة
	إنتاج النفايات الصلبة/شخص/كغ

المؤشرات المحلية	نسب التخلص من النفايات الصلبة
	نسب المساكن المقامة على أراضي هشة (منحدرات، ضفاف الأودية)
	نسبة المنازل المهدمة /الآيلة للسقوط (البنايات الهشة)
المؤشرات المحلية	التوزيع النسبي لمصادر الإيرادات المحلية
	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الرأسمالي بالمدينة
	نسبة خدمات الديون
	نسبة العاملين بالمحليات /جملة عدد سكان المدينة
	معدل الأجور والرواتب
	نسبة المنصرف من تعاقدات المحليات من جملة المنصرف
	عدد المنظمات التطوعية غير الحكومية
	مستوى الحكم الذي يوفر الخدمات بالمدينة بلدية/أمانة/محافظة
	مستوى التحكم في القرارات المحلية (سلطة اتخاذ القرار) محلي/إقليمي/مركزي
مؤشرات الإسكان	متوسط سعر المسكن /متوسط دخل الأسرة
	متوسط إيجار المسكن/ متوسط دخل الأسرة المستأجرة
	معدل متوسط سعر الأرض المطورة إلى متوسط سعر الأرض الخام
	متوسط نصيب الفرد من الأمتار المربعة بالمنزل (معدل شغل المسكن/الغرفة)
	نسبة المساكن الدائمة (ذات البنية القوية/إجمالي المساكن)
	نسبة المساكن التي تستوفي الشروط الرسمية (المخططة/إجمالي المساكن)
	الاستثمار بالمسكن (الاستثمار العقاري/ الناتج المحلي)
	نسبة إنتاج المساكن (عدد المساكن المنتجة سنويا/عدد السكان)

المصدر: هناء محمد الجوهري، 2003، ص 50-52

2- المقاربة التطبيقية للدراسة

2-1- التعريف بمجال الدراسة

تقع مدينة تبسة شمال شرق الجزائر. موقعها المتلاحم مع الحدود التونسية بحوالي 39 كلم جعلها تحتل موقعا استراتيجيا هاما. يحدها من الشمال ولاية سوق أهراس ومن الغرب ولايتي أم البواقي وخنشلة، أما من الجنوب فيحدها ولاية الوادي، فيما يحدها من الشرق الحدود الجزائرية التونسية (الخريطة رقم 01).

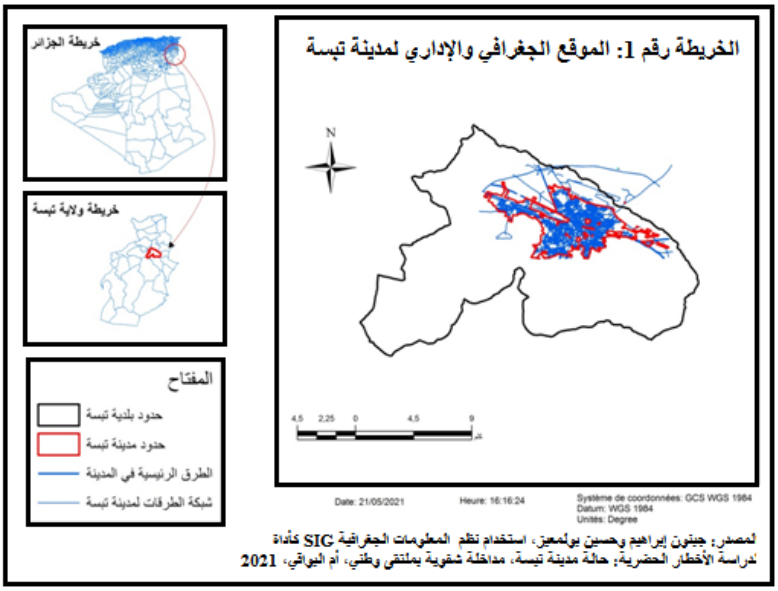

تعتبر مدينة تبسة مقرا لعاصمة الولاية منذ التقسيم الإداري لسنة 1974. تتربع على مساحة تقدر بحوالي 184 كلم². تعد المدينة قديمة النشأة، إذ تعود إلى ما قبل العهد الروماني. عرفت اهتماما كبيرا من طرف المستعمر الفرنسي نظرا لما تتوفر عليه من ثروات باطنية وسطحية جعلت من المنطقة ككل والمدينة خصوصا تتميز بكونها جالبة للسكان والاستثمارات، مما أدى إلى تعرض المدينة إلى موجة هجرة واسعة عبر مختلف مراحل نموها أدت إلى ارتفاع كبير في عدد السكان وكثافتهم، حيث بلغ حوالي 248 ألف نسمة سنة 2018، مما جعلها تصنف كمدينة كبرى حسب القانون رقم 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

تشتهر مدينة تبسة بتاريخها العريق الذي يشهد على الحياة الراقية بمعايير الجودة التي جسدها ملاكها وتمتع بها وفق الحاجة. تذكر أقدم المصادر التاريخية الإغريقية أن أول لفظ أطلق على المدينة هو "إيكاتومبيل" كما عرفت بمدينة (المائة باب ومدينة الأسوار)، وهي تسمية بربرية أطلقها عليها السكان الأصليون، ولقد سماها القائد القرطاجي هركيليس "تبس" وشبهها بمدينة طيبة أو طابة الفرعونية بفضل خيراتها، ثم تطورت إلى مدينة ثم اختصرت مع الوقت وصارت تدعى "تيفاست" في العهد الروماني التي يعني اللبؤة أنثى الأسد، وظلت تعرف باسمها هذا حتى مجيء الفتح الإسلامي خلال القرن الثامن ميلادي وسميت بتبسة، وهي تسميتها الحالية.

2-2- مراحل التوسع والتطور العمراني للمدينة

تشكل الدراسة التاريخية لنشأة عمران مدينة تبسة بعدا هاما في إدراك واستيعاب جودة الحياة بها، فهذه الأخيرة تتطور باستمرار وبالتناوب تبعا لمختلف الحضارات المتعاقبة والتي من شأنها أن تنتج مجالات حضرية متباينة من حيث عناصرها ومكوناتها وبنيتها، والتي لها انعكاس مباشر على تباين جودة الحياة.

من خلال الخريطة رقم 2 نلاحظ أن التوسع العمراني لمدينة تبسة مر بالعديد من المراحل التي أدت إلى الشكل الحالي للمحيط العمراني، وتتمثل فيما يلي:

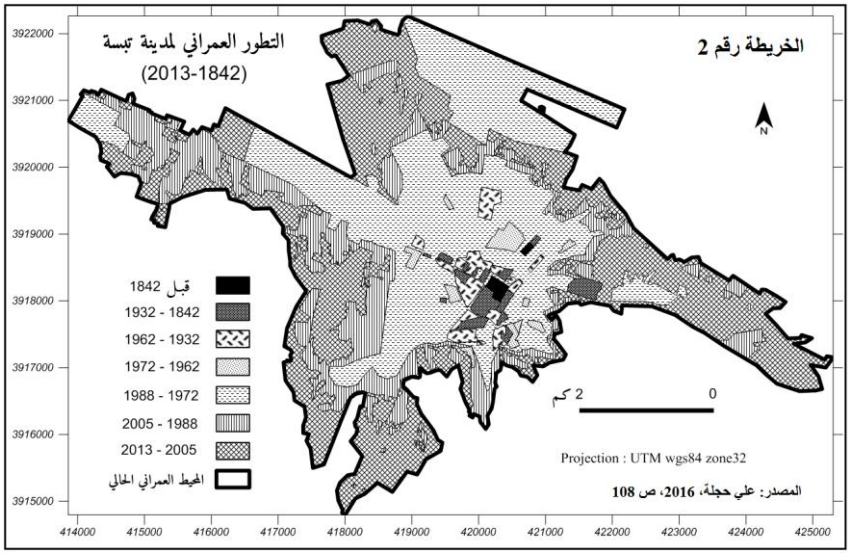

- **مرحلة ما قبل 1842م:** كانت بداية حلقات التطور العمراني للنواة الاستعمارية ممثلة في تيفاست العهد الروماني محاطة بالسور البيزنطي ثم الأحياء العربية الإسلامية بدروب ضيقة، كمما عفت هذه المرحلة إنشاء أولى المرافق إضافة إلى المسجد التركي العتيق فعمران المدينة المميز لهذه المرحلة يرجع إلى الرومان والبيزنطيين ثم العرب المسلمين والأتراك وبلغت مساحتها آنذاك 8.9 هكتار.

- **المرحلة الثانية (1842 . 1932م):** وبسقوط المدينة تحت الاحتلال اتخذ النسيج الاستعماري الفرنسي هندسة شطرنجية مع إنشاء الثكنة العسكرية داخل السور البيزنطي إلى الناحية الجنوبية سنة 1852م، الحي العسكري والكنيسة، المستشفى خط السكة الحديدية، الحدائق العمومية والبلدية واستبدال الفرنسيون بعض المباني العربية بأخرى استعمارية. بلغ المحيط العمراني 53.35 هكتار، وبهدف التحكم في توسع عمران المدينة وتنظيمه أصدرت سلطات المستعمر مخطط لتهيئة المدينة سنة 1931م.

- **المرحلة الثالثة (1932-1962م):** اتجه العمران في هذه المرحلة على محورين شرق . غرب وشمال . جنوب وفق توجيهات مخطط التهيئة لسنة 1931م متخذا شكلا منظما وذلك بتكييف البناء ليشغل الفراغات المتواجدة ضمن فضاءات المرحلة السابقة الفارغة، بلغت مساحة المحيط العمراني مع نهاية المرحلة حوالي 126.05 هكتار أي بزيادة 136% في ظرف 30 سنة.

- **المرحلة الرابعة (1962-1972):** لم تعرف المدينة توسعا كبيرا عقب الاستقلال حيث استغلت المساكن التي تركها المستعمرون بعد هجرتهم، كما ظهرت توسعات ببناء مساكن جديدة للنازحين من الأرياف بحثا عن العمل، بلغت المساحة المستهلكة 39.33 هكتار أي بلغ إجمالي النسيج 165.38 هكتار. (صباح دينار، 2017/2016، ص 38)

- **المرحلة الخامسة (1972-1988):** شملت مدينة تبسة الترقية الإدارية 1974 مما جعلها تستفيد من عدة مشاريع من أجل بعث ديناميكية جديدة فيها وتنميتها، وشهدت أكبر تسارع في وتيرة توسعها المجالي بلغ عدد المساكن في هذه الفترة 8959 مسكن كما ظهرت عدة خدمات ومرافق والإضافة إلى توطين المنطقة الصناعية منطقة النشاطات، أستهلك العمران مساحة 1472 هكتار بمعدل 92 هكتار.

-**المرحلة السادسة (1988-2005م):** في مراحل متقدمة شمل التوسع المجالات المحيطة بالطريق الوطني رقم 10 بالمنطقة الصناعية، ZHUN3، وأحياء السكن الجماعي وحول الطريق الوطني رقم 16 (المطار والمتجزئات السكنية) وأخيرا تفاقم التوسع العمراني نحو الشمال والغرب (أحياء فاطمة الزهراء، 325 مسكن و 134 مسكن) وهذا تحت تأثير

العوائق الطبوغرافية جنوبا وبالنظر إلى موضع المدينة يتجلى لنا أن هذا التوسع كان على حساب أراضي مستوية فلاحية ويلاحظ استهلاك مفرط للمجال وخاصة بعد سنة 2004 الذي امتد طوليا على محور الطريق الوطني رقم 10 المؤدي إلى قسنطينة وكذا نحو الجنوب، إذ بلغ المحيط العمراني سنة 2013م مساحة 2998 هكتار.

- **المرحلة السابعة (2005- 2013):** بلغت مساحته حوالي 3206.08 هكتار وببناء محطة النقل البري في الجهة الغربية من المدينة بمساحة قدرت بـ 12.96 هكتار، وكذلك قطبي الدكان وبولحاف الدير كل هذا التوسع أدى إلى استنزاف الأراضي خاصة الأراضي متوسطة الصلاحية. حاليا ينقسم المحيط العمراني لمدينة تبسة إلى 9 قطاعات عمرانية.

الملاحظ أن استهلاك المجال الحضري بالمدينة تضاعف بشكل كبير جدا خصوصا بعد الاستقلال حيث تضاعف 25 مرة إذ كان يبلغ 126 هـ ليصل حاليا إلى 3206هـ أي بمعدل استهلاك سنوي قدر بحوالي 54هـ/السنة. كل ذلك كان نتيجة التركز السكاني بالمدينة والهجرة الوافدة إليها، مما دفع بالسلطات المحلية إلى اللجوء للتوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، مع التركيز على التكثيف العمراني، مما أدى إلى بناء أحياء سكنية أشبه ما يكون بأحياء النوم (Cités dortoirs).

2-3- تحديد منطقة وعينة الدراسة

2-3-1- اختيار منطقة الدراسة: لقد تم اختيار ثلاثة أحياء وهي: حي التيفاست، حي الزاوية، حي البشير الإبراهيمي على أساس وجود فوارق مجالية بين الأحياء وهذا ما يساعدنا على موضوع الدراسة بحيث أن حي التيفاست حي مركزي في وسط المدينة، أما حي الزاوية حي عشوائي، أماحي البشير الإبراهيمي حي حديث النشأة يقع في أطراف المدينة، وهي موزعة على النحو التالي:

- **أولا: حي التيفاست:** يقع ضمن مخطط شغل الأراضي رقم 1، يحده شمالا مساحات عمومية ومستشفى مهنية جنوبا بولكرم إبراهيم بمحاذاة الحي الشعبي (الزاوية)، شرقا التجمع البلدي ومساحة خضراء أي بمحاذات طريق العربي التبسي وطريق نحو باب شمالا، يحوي مساكن جماعية ومرافق إلى جانب ساحة الشهداء (الصورة رقم 1).

الصورة رقم 01: موقع حي تيفاست ضمن النسيج الحضري لمدينة تبسة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة تبسة

- **ثانيا: حي البشير الإبراهيمي:** يقع الحي ضمن مخطط شغل الأراضي (POS) رقم 06، وفي الجهة الجنوبية الشرقية من القطاع التاسع شرق مدينة تبسة، يحده من الناحية الشمالية حي 01 نوفمبر، شرقا حي 100 سكن وغربا ثانوية هواري بومدين، ويعتبر حدا للنسيج الحضري جنوبا أما الجنوب الشرقي جامعة العربي التبسي، غربا ملعب 8 مارس وجنوبا الطريق الوطني رقم 10 ويبتعد عن وسط المدينة بحوالي 6.48 كلم وتقدر مساحته الإجمالية 0.13 كلم مربع يتكون الحي من 3 أحياء فرعية حي 50 مسكن وظيفي يسكنه أساتذة الجامعة وحي 160 مسكن وحي 230 مسكن، بلغ عدد سكان الحي 2200 نسمة سنة 2018.

الصورة رقم 02: موقع حي البشير الإبراهيمي ضمن النسيج الحضري لمدينة تبسة

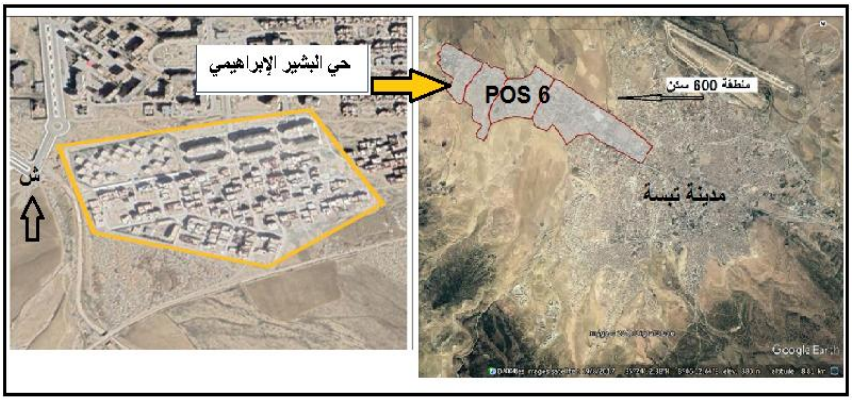

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد علىGoogle earth.

– **ثالثا: حي الزاوية:** يقع الحي ضمن مخطط شغل الأراضي رقم 17 بحيث يقع في الجهة الجنوب الشرقي يحده من الشمال حي الأقواس الرومانية ومن الشمال طريق عفيف علي المدعو بطريق الاستراتيجي الذي يفصل الحي عن مركز المدينة ومن الغرب حي لاكومين وحي الجزيرة بمحاذات واد زعرور وشرقا حي الأقواس الرومانية، بلغ عدد سكان الحي 8250 نسمة وعدد السكنات 1351 سكن تقريبا، 1413 أسرة حسب إحصائيات السكن والسكان 2008 وبالتحقيق الميداني لاحظنا أن الحي توسع توسعا كبيرا نحو الجنوب والجنوب الغربي بحيث أصبح يتعدى على حدود الجبل.

الصورة رقم 03: موقع حي الزاوية ضمن النسيج الحضري لمدينة تبسة

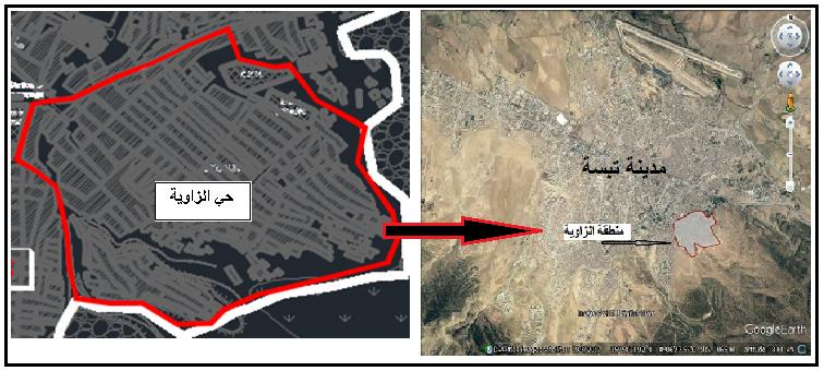

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على PDAU تبسة.

2-3-2- اختيار عينة الدراسة: تم توزيع 44 استمارة في حي التيفاست، و 49 استمارة في حي الزاوية، أما حي البشير الإبراهيمي فوزعنا 48 استمارة. اعتمدنا على الملاحظة المنظمة خلال الخرجات اليومية إلى الأحياء الثلاث، من أجل رصد ونقد الواقع داخل مجالات الدراسة وإبراز الظواهر الاجتماعية والعمرانية الموجودة داخلها ومدى توفرها على مختلف التجهيزات والخدمات الضرورية، قمنا بعدها في المرحلة الثانية بتوزيع الاستمارات الإستبيانية على عينات البحث في الأحياء الثلاث من أجل الوصول إلى تحليل جيد للوضعية الحالية لمجالات الدراسة بحيث تضم 38 سؤال مقسمة إلى جزئين، منها 11 سؤال تتضمن بيانات أولية حول المستجوب متعلقة بمؤشر الجانب الاجتماعي، أما الجزء الثاني يضم 27 سؤال الخاصة بالمسكن وحالته وصغته ومدى توفره على

مختلف الخدمات والتجهيزات العمومية...إلخ ومؤشرات الجانب البيئي داخل الأحياء حول مساحات خضراء ونظافة الحي.

2-4- تحليل نتائج الدراسة:

2-4-1- تحليل المؤشرات العمرانية والمعمارية للسكن:

2-1-1-1- ملكية المسكن: يعتبر هذا المتغير من المتغيرات العمرانية المهمة في التدليل على جودة الحياة الحضرية على اعتبار أن المسكن يعد المطلب الأساسي لراحة الساكن أين يمارس فيه حياته الاجتماعية تبعا لرغباته وحاجياته حيث تشهد مدينة تبسة تباينا واضحا من حيث ملكية المسكن.

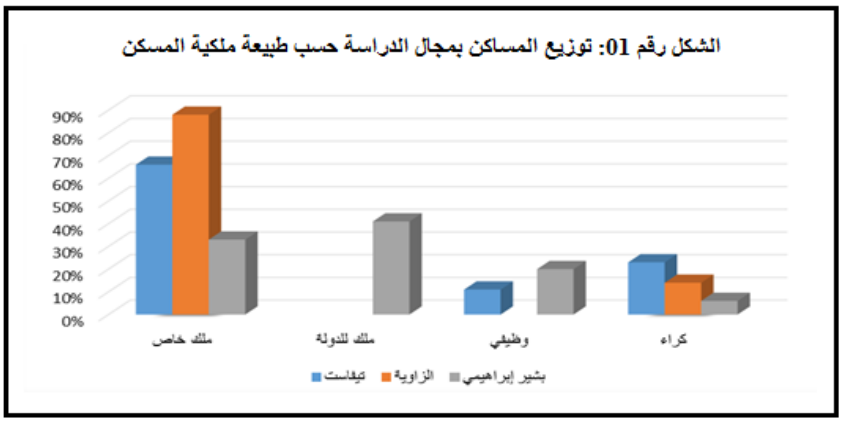

من خلال الشكل رقم (01)، نلاحظ أن غالبية السكنات بحي التيفاست هي ملك خاص بنسبة 66% وهذا عن طريق الشراء أو تنازل الآباء لأبنائهم المتزوجين. بينما شكلت السكنات المؤجرة ما نسبته 23%، وهي عادة تمثل فئة المطلقين والأرامل، أو فئة الساكنين بحثا عن القرب من مكان العمل. بينما نسبة 11% هم سكان مستفيدين من سكنات الإقامة العسكرية. هذه الوضعية تجعل من سكان الحي في أريحية نظرا لتملكهم لسكناتهم مما يدفعهم لتحسينها خصوصا من الناحية المعمارية من الداخل مما يساهم في تحسين نمط حياتهم بما يتوافق ومتغيرات ومتطلبات الحياة.

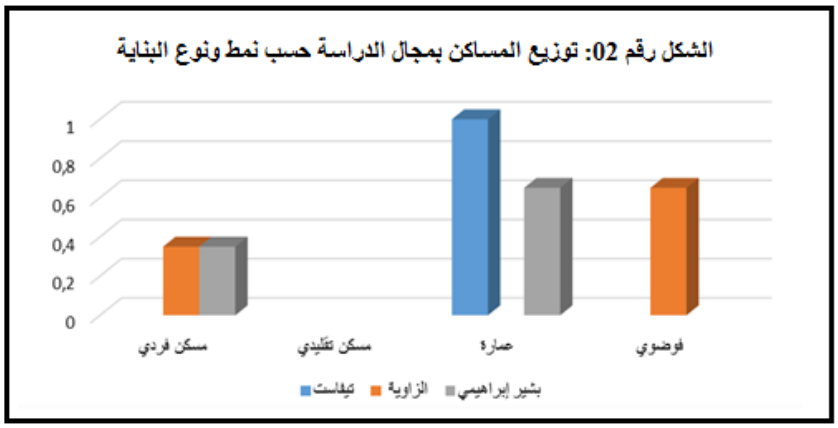

أما بخصوص حي الزاوية العشوائي، فقد شكلت ما نسبته 86% من الساكنين هم عبارة عن سكنات عشوائية غير مقيد قانونيا، غير أن نسبة كبيرة منها هي موضوع التسوية في إطار قانون 15/08. هذه الوضعية التي

تبعث على القلق وتخلق لدى السكان نوع من التخوف الدائم، مما يدفعهم للعزوف عن أية عملية تحسين حضري سواء تعلق الأمر بالسكن أو الإطار العام للحي، مما يخلق مشاكل كثيرة تؤثر سلبا على البيئة الحضرية للحي عموما.

أما ما تعلق بحي البشير الإبراهيمي، فقد شكلت السكنات ملك لدولة ما نسبته 41%، و 33% ملك خاص، و20% سكن وظيفي يعني أن الحي تتعدد فيه صيغ السكنات منها التحصيص الفردي والتساهمي والسكن الوظيفي. هذه الوضعية تبعث على الارتياح لدى سكان الحي غير أنها تبقى محل نظر بالنسبة للسكنات الوظيفية.

2-2-2- نمط ونوع البناية: من خلال الشكل رقم (02)، نلاحظ وجود تباين واضح في أنماط البنايات المنتشرة بالأحياء السكنية محل الدراسة، إذ يمكن تسجيل النقاط التالية:

- **حي التيفاست:** يتكون من سكنات جماعية (العمارة) بنسبة 100% وهذا ما لمسناه لدى تصفحنا لمخطط شغل الأراضي (POS)، كما أن موقعه المتواجد في مركز المدينة جعل من سكناته تبنى على هذا النمط الجماعي، وهو الأسلوب المتبع خاصة في دول العالم الثالث التي مازالت متمسكة بهذا النوع من التخطيط الحضري. إن انتشار هذا النمط السكني وبخاصة في مركز المدينة، ينتج عنه كثافة سكانية كبيرة، مما يترتب عليه حدوث ضغط كبير على مختلف المرافق الخدماتية والترفيهية وغيرها، ناهيك في حالة ندرة ونقص هذه الأخيرة مما يجعل من حياة السكان اليومية يشوبها الكثير من الصعوبات التي تؤثر بشكل سلبي على الإطار العام لحياة السكان.

- **حي الزاوية:** أغلبية السكنات بهذا الحي هي فوضوية، إذ شكلت نسبة 65%. كون الحي فوضوي وشعبي يجعل من العديد من السكنات غير مكتملة الإنجاز، وهذا ما يؤدي إلى تشويه المشهد العمراني العام للحي، ناهيك على وجود العديد من المخالفات العمرانية والمعمارية والتي بدورها تؤثر على المجال الحضري العام من خلال استهلاك مساحات كبيرة تؤدي بالضرورة إلى غياب مساحات تخصص لإنجاز المرافق العمومية كالطرقات والمساحات الخضراء وغيرها، وهذا ما يؤثر سلبا على حياة السكان. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى وجود قانون خاص بالتسوية (15/08) إلا أن تأثيره بقي جد محدود رغم مرور عشرية كاملة منذ زمن تطبيقه.

- **حي البشير الإبراهيمي:** تتشكل سكنات هذا الحي من خليط من مختلف الأنماط السكنية، حيث نجد ما نسبته 65% عمارات، تتشكل من سكنات نصف جماعية (R+1) خاصة بالسكنات الوظيفية لأساتذة الجامعة، وعمارات (R+3) عبارة عن سكنات اجتماعية تساهمية. فيما شكلت السكنات الفردية ما نسبته 35%، وهي تعود لتحصيص سكني تم منحه كقطع أرضية على مساحة 210 م^2 للقطعة الأرضية الواحدة. الملاحظ أن السكنات المنتشرة بهذا الحي تتسم بالتنظيم مما يساهم بتسهيل نمط حياة السكان، إلا ما تعلق بالسكنات الوظيفية التي تخضع إلى قانون خاص لا يمكن التنازل عنها لصالح ساكنيها، مما يجعلهم في وضعية نفسية تتسم بعدم الإستقرار ما أثر سلبا على نمط حياتهم.

2-4-2- تقييم المؤشرات المتعلقة بالخدمات الأساسية:

2-4-2-1- خدمات الصرف الصحي: من خلال الجدول رقم (01)، نلاحظ أن الأحياء الثلاث تتوفر على قنوات صرف المياه القذرة ومياه الأمطار، إلا حي الزاوية يوجد به قنوات الصرف المياه القذرة وغياب بالوعات

مياه الأمطار لكن بسبب عامل الارتفاع طبوغرافيا يتم صرف ذلك بسهولة. نظرا لأهمية هذ هالشبكات نجدها في شكل نسب متفاوتة يعبر عليها سكان الأحياء الثلاث:

الجدول رقم 01:خدمات الصرف الصحي وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة

الحي السكني	حي تيفاست	حي الزاوية	حي البشير الإبراهيمي
الصرف الصحي	%100	%100	%100
درجة الأهمية	%48	%37	%85

– **حي التيفاست:** عبر 48% من المواطنين على أن قنوات صرف مياه الأمطار لا تخضع للنظافة من القمامات والأتربة من طرف مصالح البلدية، أما قنوات الصرف الصحي فال إشكال فيها، لأنه تم إعادة إصلاحها مؤخرا.

– **حي البشير الإبراهيمي:** عبر ما نسبته 85% من سكان الحي على سوء هذه الشبكة، بدليل انتشار الحشرات والروائح الكريهة بسبب امتداد شبكات الصرف الصحي للعمارات (السكنات التساهمية) مما أدى بأغلب السكان لاستعمال مسالك خارجية عند انسداد بالوعات مياه الأمطا ر.الإشكال أن الحي حديث النشأة مما يطرح إشكالية عيوب الإنجاز، وضعف الرقابة التقنية القبلية والبعدية.

– **حي الزاوية:** نلاحظ أن 37% فقط من السكان قد عبروا عن أهمية هذا المرفق بالنسبة لهم، ذلك كون الحي يفتقر للعديد من المرافق الضرورية والتي تكتسي أهمية بالغة في حياة السكان. كما أكد السكان أن هذه الشبكة أصبحت غير كافية لهذا العدد من السكان إضافة إلى أن هذه الشبكات القديمة أصبحت هشة.

2-4-2-2- خدمات الماء الشروب: يلاحظ من خلال الجدول رقم (02)، أن أغلبية ساكني حي التيفاست يستفيدون الماء الشروب وهذا بنسبة 91% وحي البشير الإبراهيمي 100% وحي الزاوية 73%. يكمن التفاوت لجملة من الأسباب تخص كل حي مثلا حي التيفاست هو حي به سكنات جماعية لهذا يصعب وصول الماء إلى الطوابق في الأعلى خاصة لهذا نجدهم يؤكدون على ضرورة توفره في الحي بنسبة 50% أما حي الزاوية نجد نسبة تزويده بالماء الشروب تقدر بـ 73% ومن الأسباب التي جعلت النسبة هكذا أن هناك سكنات لا يتوفر بها مياه شروب لعدم توصيل الشبكات، وأن كمية المياه غير كافية أيضا للحي كاملا، كما أن غالبية الشبكات انتهت صلاحيتها مما يطرح إشكالية كثرة التسربات، اختلاط مياه الشرب مع المياه القذرة وانتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه (MTH).

الجدول رقم 02:خدمات مياه الشرب وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة

الحي السكني	حي تيفاست	حي الزاوية	حي البشير الإبراهيمي
الماء الشروب	%91	%73	%100
درجة الأهمية	%50	%69	%100

كما أشارت الفئة التي تستفيد من الماء بطريقة منتظمة إلا أنه ماء غير صحي ذو طعم مالح، وبه شوائب وأتربة، غالبا ما يتم استعماله لأغراض منزلية كالغسيل فقط، أما التزود بالماء الشروب فيتم من خلال شراء المياه المعدنية، أو من بائعي الماء المتجولين، وأحيانا كثيرة جلبه من المنابع الطبيعية المنتشرة بالمنطقة خصوصا منبع "يوكوس" بمنطقة الحمامات، هذا ما يؤدي إلى تكاليف مالية إضافية على الأسر وتزيد من متاعبهم اليومية.

2-4-2-3- خدمات الإنارة العمومية: من خلال الجدول رقم (03)، نلاحظ أن حي البشير الإبراهيمي يتوفر على إنارة العمومية بنسبة 100% ناهيك على ذلك أنهم يؤكدون لنا على أهمية هذا الأخير بنسبة 85% كون هذا الحي يقع على أطراف المدينة بعيدا عن أعين مصالح الأمن. أما في حي التيفاست فشكلت النسبة 97% وذلك بسبب وجود أعطاب في هذه الشبكة مع عدم اهتمام بعض السكان عند إتلاف المصابيح. أما في حي الزاوية فنجد أن الإنارة العمومية فيه بلغت نسبتها 43%، إذ تبقى نسبة ضعيفة كون الحي فوضوي مما يصعب عملية مد وإنشاء مثل هذه المرافق.

كما أن الملاحظ بهذا الحي أن السكان أخذوا على عاتقهم توفير الإنارة العمومية أمام مساكنهم من خلال المصابيح.

الجدول رقم 03:خدمات الإنارة العمومية وأهميتها بالنسبة لسكان أحياء مجال الدراسة

الحي السكني	حي تيفاست	حي الزاوية	حي البشير الإبراهيمي
الإنارة العمومية	%97	%43	%100
درجة الأهمية	%55	%61	%85

2-4-2-4- التهيئة الخارجية بالحي: تعد ذات أهمية بالغة، كونها تضم شبكة الطرق والأرصفة والساحات العامة، والتي تساهم في تسهيل حركة السكان وهيكلة المجال خاصة الحضري وتجعل الحركة فيه سهلة خاصة بالنسبة لوسائل النقل المختلفة أو الراجلين والمشات.

الجدول 04: التهيئة الخارجية بالأحياء مجال الدراسة ودرجة أهميتها لدى السكان

الحي السكني	حي تيفاست	حي الزاوية	حي البشير الإبراهيمي
التهيئة الخارجية	%100	%8	%85
درجة الأهمية	%16	%82	%40

من خلال الجدول رقم (04)، نلاحظ أن حي تيفاست مهيأ تهيئة خارجية بنسبة 100% كون الحي يقع في مركز المدينة، وهو يلقى دائما الاهتمام من طرف السلطات المحلية لإعطاء صورة جميلة عن المدينة. أما حي البشير الإبراهيمي فيتوفر على تهيئة الخارجية بنسبة 85% كون الحي حديث النشأة والتخطيط ولا تزال به بعض الأشغال خصوصا في القسم المخصص كتحصيص سكني فردي.

أما بخصوص حي الزاوية فنجد أن النسبة ضعيفة جدا لم تتعدى 8%، مما يعطي صورة واضحة حول تدهور الإطار العام للتهيئة الخارجية في الحي. ربما يعود سبب ذلك كونه ي فوضوي تنعدم به إمكانية تطبيق معايير التخطيط الحضري، ناهيك على غياب دور المصالح التقنية والمجتمع المدني. هذا ما جعل درجة أهمية هذا المرفق كبيرة عبر عنها السكان بنسبة 82% لأنهم بأمس الحاجة للتهيئة وأنه إذا استمر الوضع هكذا سيضع الحي في عزلة.

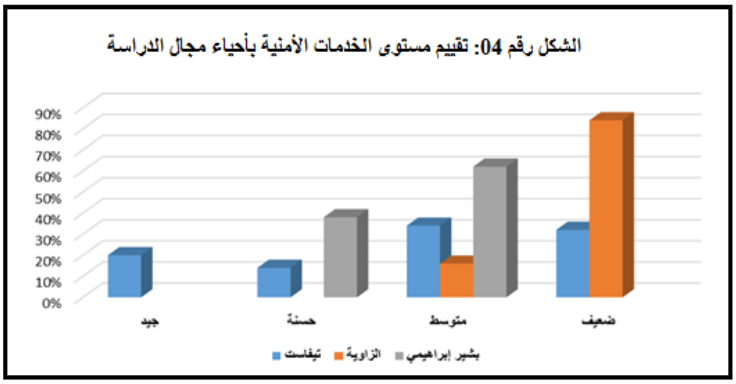

2-4-2-5- خدمات النظافة وجمع القمامة: تعد هي الأخرى من الخدمات المهمة في الحفاظ على البيئة الحضرية والارتقاء بالمستوى المعيشي للسكان. من خلال الشكل رقم (03)، يلاحظ أن:

- كل سكان **حي البشير الإبراهيمي** أشاروا إلى عدم الاستفادة من خدمة جمع القمامة بانتظام بنسبة 100% ولكن يعتمدون على مكان متفق عليه من طرف السكان تجمع فيه النفاية بعدها يتم نقلها من طرف عمال النظافة.

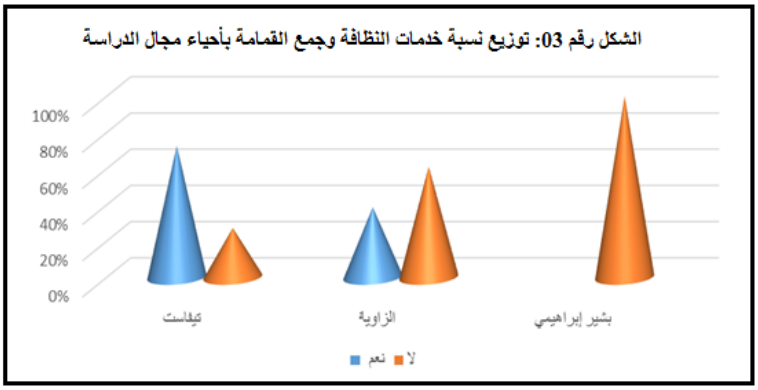

- أما **حي التيفاست** تمثلت النسبة بـ 73% من السكان يستفيدون بجمع القمامة بانتظام ونقص هذه النسبة يعود إلى النمط السكن الجماعي حيث يصعب التنبه بوصول عمال النظافة (الرؤية) وأيضا وقتهم يصادف وقت العمال الساكنين.

- أما**حي الزاوية** فشكلت أغلبية العينة بنسبة 61% بأن جمع القم امة لا تتم في الحي وهذا ما يفسره بسوء التخطيط أي ضيق الطرق والشوارع لهذا يصعب تحرك المركبة في الحي بسهولة، وبالتالي عدم تغطية الحي بهذه الخدمة. وأيضا بسبب الكثافة السكانية المرتفعة مما انعكس على كمية النفايات المرتفعة، ناهيك على قلة شاحنات جمع القمامة.

2-4-2-6- الخدمات الأمنية: يعتبر توفر الأمن ذو أهمية بالغة وهو من العوامل الأساسية التي تراعى لأجل ضمان الاستقرار، إذ غالبا ما تنتهج الكثير

من الدول المقاربة الأمنية بغية تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، كما أن رأس المال جبان ويفضل التوجه نحو المناطق الأكثر استقرارا. كما أن غياب الأمن يؤدي إلى ظهور الكثير من المظاهر العمرانية المشوهة للمشهد العمراني للمدينة وللبنايات على حد سواء.

من خلال التحقيق الميداني حول تقييم الأمن بالأحياء الثلاث لمجال الدراسة لاحظنا ما يلي (الشكل رقم04):

- **حي التيفاست :** عبر 34% من المستجوبين أن حالة الأمن متوسطة، رغم كون الحي يقع وسط المدينة بالقرب من مختلف المصالح الإدارية والأمنية بالمدينة. يمكن تفسير ذلك بوجود نقص في التغطية الأمنية ولما لا نقول تقصير دور الأمن في مكافحة الآفات الاجتماعية، حيث أنهم عبروا عن حييهم بأنه مركز لالتقاء مروجي المخدرات، السرقة واللصوص وأنهم لا يشعرون بالأمان في حيهم وخير دليل على ذلك عند توزيع الاستمارة لا يفتحون الباب بسهولة.

- **حي البشير الإبراهيمي:** عبر ما نسبته 62% من العينة أن الحالة الأمنية متوسطة بحيهم، إذ يمكن إرجاع ذلك إلى أن الحي يقع في أطراف المدينة بعيدا عن أنظار مصالح الأمن الحضري، مما يجعله عرضة للسرقة بشكل خاص، حيث لاحظنا لجوء السكان إلى اتخاذ العديد من التدابير الأمنية بشكل مفرط كوضع شبابيك حديدية على نوافذهم، شملت في كثير من الأحيان حتى الطوابق العليا بالعمارات (الطابق الأخير مثلا)، هذا ما أدى إلى تشويه المنظر العام للمباني.

- **حي الزاوية:** بلغت نسبة المعبرين من العينة بأن الحالة الأمنية بالحي ضعيفة 84%، وهذا ما يعكس ارتفاع الجريمة والسرقة والآفات الاجتماعية في الحي كونه حي فوضوي. كما أشارت أيضا مصالح الأمن الحضري التابع لحي الزاوية أن هناك انفصال وضعف في التواصل مع السكان للقيام بمهامهم وإحساسهم بالراحة وذلك راجع أنهم مجموعات متقاربة لا يمكنهم الوقوف ضد أهاليهم وهذا يؤثر على جودة الحياة سلبا.

2-4- 3- تحليل أسلوب ونمط الحياة الحضرية:

2-4-3-1- التوزيع الزمني لكيفية اقتناء السكان لحاجياتهم: يعتبر دراسة هذا المؤشر من الأهمية بما كان، إذ يعبر على الطريقة المتبعة من طرف السكان في اقتناء حاجياتهم الضرورية وذلك في المجال الزمني، مما يمنحنا صورة واضحة حول كيفية تعاطيهم مع ظروف الحياة الخاصة بهم وفقا لما يمتلكونه من إمكانيات مادية، وكذلك يعبر عن درجة توفر مختلف السلع والحاجيات كما وكيفا. كما يمكن من خلاله تصور النمط المعيشي للسكان خصوصا فيما يتعلق بالتقسيم الزمني للحياة الأسرية، وتوزيع الأدوار بين أفراد العائلة الواحدة، مما يضفي عليها الشعور بالتضامن والاستقرار. يلاحظ من خلال الشكل رقم (05)، ما يلي:

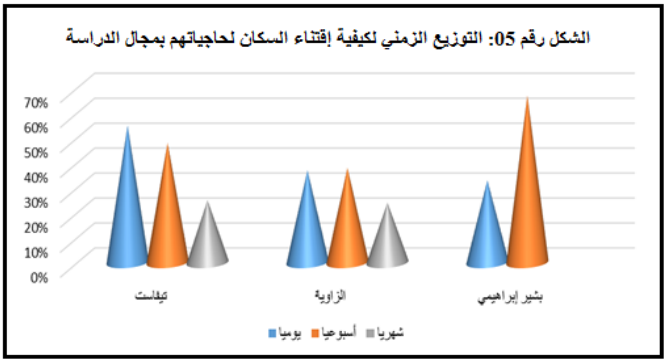

- **حي التيفاست:** يفضل ما نسبته 55% من سكانه اقتناء حاجياتهم بصفة يومية، ذلك كون الحي يقع وسط المدينة بالقرب من مختلف المساحات التجارية. لكن رغم ذلك لاحظنا وجود نسبة معتبرة منهم تفضل اقتناء حاجياتها أسبوعيا. يرجع ذلك لارتباطاتهم المهنية، كون العديد منهم موظفين وخصوصا النساء منهم.

- **حي الزاوية:** الملاحظ وجود تقارب كبير بين عدد السكان الذين يفضلون اقتناء حاجياتهم بشكل يومي ونظرائهم الذين يفضلون ذلك أسبوعيا، حيث جاءت النسب على التوالي 37% و 38%. يمكن تفسير ذلك كون غالبية السكان هم من محدودي الدخل. حيث يفضل السكان ذوو الدخل اليومي اقتناء حاجياتهم يوميا وفقا لمداخيلهم. أما بقية السكان ممن يمتهنون حرفا أو أن مداخيلهم ضعيفة، فيفضلون اقتناء حاجياتهم أسبوعيا، من خلال التوجه للأسواق الأسبوعية التي عادة ما تكون الأسعار بها منخفضة وفي متناولهم.

- **حي البشير الإبراهيمي:** الملاحظ أن سكان هذا الحي يفضلون اقتناء حاجياتهم بشكل أسبوعي، هذا ما عبير عنه67% منهم. يعود ذلك إلى كون غالبيتهم من الموظفين، الذين ليس لهم وقت فراغ. كما أن العديد منهم يفضل التوجه في عطلة نهاية الأسبوع للتنزه مع أفراد أسرته، سواء داخل المدينة أو بالمناطق المجاورة، مستغلين ذلك في التبضع واقتناء حاجياتهم، مع إشراك ربة البيت (الزوجة العاملة) في اختيار نوعية المواد والسلع.

2-4-3-2- التوزيع المكاني لكيفية اقتناء السكان لحاجياتهم: يعتبر دراسة هذا المؤشر ذو أهمية بالغة في بناء تصور واضح حول مدى توفر التجهيزات التجارية بالأحياء بمجال الدراسة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، يمنحنا فكرة جلية حول مدى ارتباط ذلك بالحركة التجارية، والمنافسة بين مختلف الفاعلين بغية جلب الزبائن وتحقيق الأرباح، مما يكون له تأثير واضح على الأسعار ونوعية الخدمات المقدمة للزبائن .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06)، ما يلي:

- **حي التيفاست:** عبر ما نسبته 80% من سكان الحي، أنهم يعتمدون على اقتناء حاجياتهم من دكاكين الحي، أو من متاجر وسط المدينة، أين تنتشر المساحات التجارية بكثافة ولمختلف أنواع السلع. وهذا راجع لأن وسط المدينة يعد فضاء قانوني من حيث الترخيص لمزاولة النشاط التجاري مما يشجع تنوع وتمركز أكثر الاستخدامات ذات الطابع التجاري، مع ووجود أسعار تنافسية ومعقولة.

الشكل رقم 06: التوزيع المكاني لكيفية إقتناء السكان لحاجياتهم بمجال الدراسة

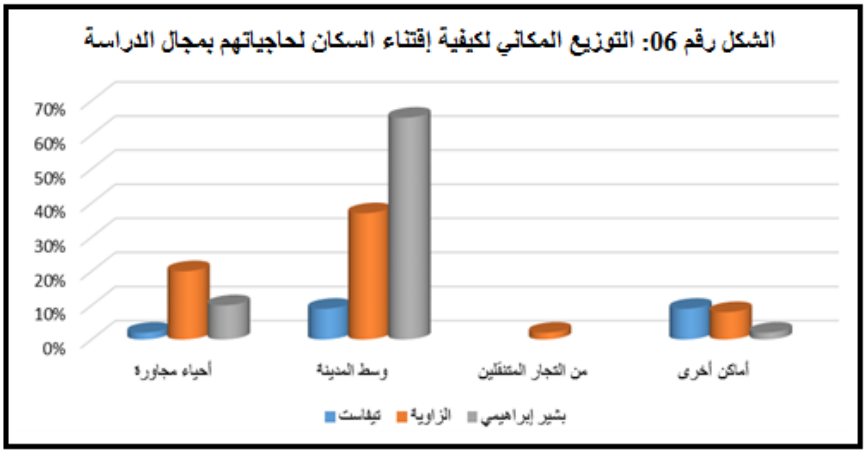

- **حي الزاوية:** حي عشوائي لا يتوفر على المتاجر بصورة كافية من حيث الكم والنوع، وذلك بسبب صعوبة الحصول على التراخيص لمزاولة النشاط التجاري. ناهيك على قربه من مركز المدينة، هذا ما عبر عنه 37% من السكان الذين يفضلون اقتناء حاجياتهم من وسط المدينة لوجود أسعار تنافسية في متناولهم مقارنة بمداخيلهم المحدودة.

- **حي البشير الإبراهيمي :** الملاحظ أن 65% من قاطني الحي يفضلون اقتناء حاجياتهم في عطلة نهاية الأسبوع من الفضاءات التجارية المتواجدة بمركز المدينة، وذلك نظرا للأسعار التنافسية وتوفر السلع بالكم والنوعية اللازمة خصوصا وأن غالبية هذه الفئة من ذوي المستوى المادي والثقافي المرتفع كونهم من الإطارات والموظفين.

2-4-3-3- كيفية نقل وتنقل السكان: يعتبر النقل الحضري من المتطلبات الأساسية لكل تجمع الحضري، إذ يقوم بربط مختلف أحياء المدينة ببعضها البعض، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه من تسهيلات لممارسة الحياة. ويعد تنوع وسيلة النقل الحضري مؤشرا يعبر عن مدى سهولة الحركة ومرونتها بالمدينة. كما يعد انتشار وسائل النقل الخاصة مؤشرا مهما يمكن من خلاله تصور مستوى جودة الحياة الحضرية لدى السكان.

من خلال الشكل رقم (07)، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

-حي التيفاست: الملاحظ أن نسبة انتشار استعمال وسائل النقل الخاصة (السيارة) حيث شكلت ما نسبته 66%. كما عبر العديد من سكان الحي عن تفضيلهم استعمال أيضا وسائل النقل الجماعي، كون الحي به محطة النقل الحضري سواء جماعي أو أجرة. يمكن تفسير ذلك بكونهم، من جهة يمتلك العديد منهم السيارة، وكذلك موقع الحي وسط المدينة على مسافات وأبعاد متقاربة من مختلف أحياء المدينة، جعل من السكان يفضلون التنقل باستعمال وسائل النقل الجماعي، لما توفره من أريحية، خصوصا وأن المدينة تعرف ازدحاما مروريا يجعل من استعمال السيارة الخاصة من الصعوبة بما كان.

الشكل رقم 07: كيفية نقل وتنقل السكان بمجال الدراسة

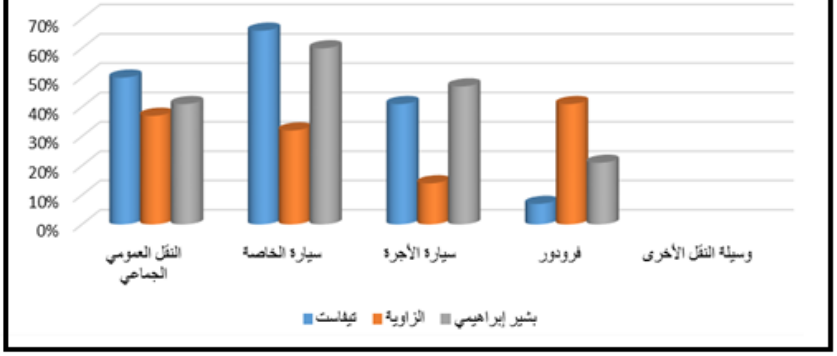

- **حي البشير الإبراهيمي:** تعد نسبة استعمال السيارة الخاصة الأكثر انتشارا إذ بلغت 60%. كما شكل الاعتماد على سيارات الأجرة نسبة معتبرة، خصوصا عند التنقلات الفردية أو عن طريق الطلب. يمكن تفسير ذلك كون غالبية السكان يمتلكون سيارات خاصة نظرا لارتفاع مستواهم المعيشي. كما أن موقع الحي في أطراف المدينة، يحتم على سكانه البحث عن وسائل النقل السريعة والسهلة لقضاء أشغالهم واقتناء متطلباتهم الحياتية.

- **حي الزاوية:** نجد أن أغلبية السكان يستعملون سيارات الفرودور (سيارة تحت الطلب) بنسبة 41%، ذلك كون الحي ينعدم فيه النقل الجماعي أو سيارات الأجرة. ولكن عند استعمال هاتين الوسيلتين الأخيرتين إلى آخر محطة، يعتمدون على المشي بالأقدام قرابة 95% من بعد محطة النقل الحضري وسط المدينة لمواصلة مشوارهم كما هناك فئة أخرى من العينة تقدر بـ 5% يستعملون الدراجة النارية للنقل في أرجاء الحي.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من سكان الأحياء الثلاثة، عبروا بشكل صريح لدى مقابلتهم واستجوابهم، أنهم يعتمدون بشكل كلي في تنقلاتهم ليلا على سيارات الفرودور (سواء تحت الطلب أو تلك المتواجدة في محطات النقل). هذا ما يطرح إشكالية توفر خدمات النقل الرسمي ليلا، وهي الإشكالية المطروحة بالنسبة لباقي الخدمات والمرافق العمومية، كون مدينة تبسة على غرار باقي المدن الجزائرية تنام ليلا، دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان، خصوصا وأن المدينة تعد منطقة عبور بامتياز نحو المناطق الحدودية مع تونس، أو باتجاه المدن الكبرى شرق البلاد على غرار قسنطينة وعنابة وحتى العاصمة على محور الطريق السيار شرق- غرب.

2-4-4- تقييم تأثير الفوارق المجالية على جودة الحياة الحضرية بمجال الدراسة

2-4-4-1- المتغيرات العمرانية وأثرها على جودة الحياة بمدينة تبسة:

من خلال دراستنا للمتغيرات العمرانية وأثرها على جودة الحياة الحضرية بأحياء مجال الدراسة، لاحظنا ما يلي:

- توزيع متباين واضحا فيما بين الأحياء عكسته الظروف التي نشأت فيها وخصائصها العمرانية والتحولات المجالية التي طرأت عليها والتي أثرت على مستويات جودة الحياة في كل حي وعلى الظروف التي يعيشها ساكنوه.
- التوزيع غير المتوازن للأنماط السكنية، مما جعل المشهد العمراني تشوبه العديد من الاختلالات.
- مشهد عمراني غير مريح وغير قانوني يتصف بالفوضى نتيجة المخالفات العمرانية.
- التباين في ملائمة السكن والبيئة السكنية.
- التفاوت في مستويات التهيئة والصيانة للمساكن وخاصة شبكة الطرق ومستلزماتها.
- التباين الواضح في وفرة فضاءات الراحة ومساحات لعب الأطفال.
- ضيق المساكن وعدم تناسبها مع الأفراد، مما يجعل من معدل احتلال السكن/الغرفة مرتفعين.
- غياب عملية ترميم للبنايات المتدهورة سواء كانت جماعية أو فردية.

2-4-4-2- المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على جودة الحياة بمدينة تبسة:

- تباين في تركز وتكدس الكبير للأحجام السكانية مما يؤدي إلى استقرار في مسكن أكثر من أسرة مما يؤسر سلبا على نوعية الحياة الحضرية بالمدينة.
- سجلت المدينة ارتفاع في فئة السكان القادرين على العمل ودفع الحركة الاقتصادية وهو ما يساهم في ارتفاع درجة الرفاه الحضري.
- التباين في العلاقات الاجتماعية بين السكان وهو ما يفسر الاختلاف في مستوى جودة المحيط السكني.
- الاختلاف في نسبة امتلاك السيارة ومرافق المسكن والدخل الفردي للأسرة مما يؤدي إلى فروق في مستوى جودة الحياة.

2-4-4-3- المتغيرات البيئية وأثرها على جودة الحياة بمدينة تبسة:

- التوزيع غير العادل للمساحات الخضراء، وتدهور تلك الموجودة سلفا.
- فقدان المساحات الخضراء لوظيفتها التي صممت لأجلها، وتقلصها المستمر بسبب سوء استغلالها.
- الرمي العشوائي للنفايات ونقص عدد الحاويات والتغطية غير المتوازنة من حيث خدمات النظافة.

2-4-4-4- متغيرات البنية الأساسية والخدمات وأثرها على جودة الحياة بمدينة تبسة:

- الفرق بين الأحياء في درجة التغطية بالخدمات الأساسية ومدى إشباعها لاحتياجات السكان والتي أثرت على نوعية الخدمة التي يتلاقاها السكان.
- التباين في خدمة النقل الحضري ووسائل التنقل مما أدى إلى عزلة العديد من الأحياء خصوصا في الفترة الليلية.
- توفر وتغطية المدينة بشبكات التقنية كهرباء، غاز، صرف صحي، عموما تغطية شاملة وجيدة، غير أن خدمات الصيانة لا تزال دون المستوى المطلوب.

خاتمة:

بينت الدراسة أن مدينة تبسة تنقسم إلى ثلاث مناطق حضرية متداخلة ومتباينة من حيث توفر الهياكل والتجهيزات القاعدية، مما أثر بشكل مباشر في نمط حياة سكانها حيث يمكن تمييز ثلاث نطاقات حضرية تمثلت فيما يلي:

- **نطاق مركز المدينة:** الذي يضم النواة التاريخية التي انطلق منا التوسع الحالي للنسيج العمراني، حيث تميزت هذه المنطقة بتوفرها على مختلف المرافق الحضرية والتجهيزات العمومية، غير أنها تشهد ضغطا كبيرا نظرا للتوافد الكبير للسكان إليها خصوصا لأغراض تجارية، هذا ما جعل سكان أحياء هذه المنطقة، كما هو الحال بالنسبة لحي "تيفاست" رغم رضاهم على الجانب الخدماتي، إلا أنهم يبدون امتعاضهم من العديد من السلوكيات المشينة التي أثرت على إطارهم المعيشي.

- **نطاق محيط مركز المدينة:** يضم العديد من الأحياء التي بنيت خلال فترة الاستعمار الفرنسي وأخرى غداة الاستقلال، غير أن الملاحظ عليها أنها عرفت توسعا عشوائيا لا تزال تداعياته على السكان إلى يومنا هذا على غرار حي "الزاوية" الذي يعاني سكانه من العديد من المشاكل كغياب التهيئة الخارجية بالحي، و فوضى التجهيزات القاعدية كالماء الشروب و الكهرباء، مع غياب النقل الحضري وانتشار القمامة وغياب الإنارة العمومية وغيرها، كل ذلك أثر سلبا على البيئة الحضرية بالحي، مما كان له تأثير واضح على إطارهم المعيشي الذي وصفوه بالسيء على العموم.

- **منطقة الأطراف:** يضم الأحياء السكنية التي بنيت خلال الفترة اللاحقة لما بعد الاستغلال، حيث توسعت على محورين أساسيين وهاما "طريق عنابة" و "طريق قسنطينة" على حساب الأراضي الزراعية رغم ضعف خصوبتها، وكمثال على ذلك "حي البشير الإبراهيمي" الذي يفتقر للعديد من المرافق الخدماتية كالنقل العمومي، المساحات الخضراء، ومختلف الخدمات الصحية والتعليمية رغم حداثة نشأته. كل ذلك كان تأثير واضح في نمط المعيشة المتبع من طرف سكان هذا الحي رغم أن مستواهم المعيشي من متوسط إلى مرتفع كون غالبيتهم من الموظفين الحكوميين ومزدوجي الدخل، ناهيك على فئة التجار والحرفيين.

أمام هذا الواقع المعيشي ومن خلال الدراسة، تبين أن الفوارق المجالية بين أحياء المدينة كان لها تأثير محدود في التقليل أو الرفع من مستوى الإطار المعيشي للسكان رغم أن الكثير منهم عبروا عن أهمية توفر مختلف الخدمات والتجهيزات القاعدية. كما أن الملاحظ أنه كلما ارتفع المستوى المعيشي للسكان ماديا كلما خفت حدة التأثير السلبي لنقص بعض الخدمات الضرورية على غرار النقل العمومي والهياكل الصحية والتجارية. في مقابل ذلك فقد لوحظ أن الأحياء السكنية القريبة من مركز المدينة تتسم بمستوى جيد من حيث نوعية وجودة الحياة الحضرية نظرا لاهتمام السلطات المحلية غالبا بهذه مناطق. غير أن ذلك جلب لسكان هذه الأحياء نوعا من الإزعاج كتدهور المساحات الخضراء جراء استغلالها المفرط من طرف الوافدين لوسط المدينة، مع انتشار مناطق رمي القمامة بشكل عشوائي ناهيك على انتشار مواقف السيارات غير الرسمية وانتشار مختلف الآفات الاجتماعية، كما أدى ذلك لارتفاع تكاليف المعيشة كغياب العقار وندرته وغلائه نظرا لوجود كثافة للطلب على مختلف السلع والخدمات.

تبعا لهذه الوضعية وبناء على نتائج البحث، أضحى من الضروري التدخل العاجل والعقلاني للتقليل من حدة الفوارق المجالية وتحقيق التوازن بين أحياء المدينة بالتنمية الشاملة التي يجب أن تمس كافة النطاقات الحضرية، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والاقتراحات التي نوجزها فيما يلي:

1- الأخذ بعين الاعتبار مختلف نتائج عمليات تقييم جودة الحياة بالحي قبل الشروع في عمليات التدخل المقترحة حتى لا تكون عفوية وغير ومكيفة.

2- التخطيط الجيد في إطار استراتيجية متكاملة لحياة أفضل وترقية مستويات حياة السكان.

3- تحسين الإطار الحضري وجعل عناصره (شبكة طرق، وتجهيزات العمومية، والشبكات التقنية) ملائمة مع التطور التكنولوجي الحديث لتكون على مستوى عال من الكفاءة الخدماتية والجودة التقنية لأجل تحقيق الحياة النوعية التي تستجيب لتطلعات المواطنين.

4- دعم الاهتمام بالجانب النوعي لتحسين حياة السكان والارتقاء بمستوى رفاهيتهم وتوعيتهم للحفاظ على المحيط والإنجازات.

5- تبني سياسات فعالة لتحسين وتطوير الإطار الحضري في المدن الجزائرية عامة ومدينة تبسة خاصة، وإعادة الاعتبار للأحياء الشعبية القديمة ذات البعد التاريخي.

6- تسوية المناطق العشوائية من خلال تفعيل العمل بالقوانين السارية المفعول على غرار قانون تسوية البنايات ومطابقتها 15-08 ومختلف النصوص التنظيمية المفسرة والمتممة له.

7- تهيئة الفضاءات العمومية بشكل يضمن استمرارية المدينة بكل ما تحتويه للقيام بجميع الوظائف على أحسن ما يرام.

9- انتهاج مقاربة تشاركية تضمن التمثيل الحقيق للسكان ضمن الهيئات المسيرة للمدينة، مع إشراك الفاعلين في حقل التنمية المحلية خصوصا الهيئات العلمية كالجامعة.

10- التركيز على التنمية البشرية وترقية قيم المواطنة واحترام الفضاء العمومي بما يساهم في الارتقاء بالبيئة الحضرية ويحقق مبادئ التنمية الحضرية المستدامة.

المصادروالمراجع

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2002)، مشكلات المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر

2- هناء محمد جوهري، (2003)، المتغيرات الاجتماعية الثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

3- حسين بولمعيز بن ساعد، (2019)، "ديناميكية السكن العشوائي: الخصائص، أساليب المعالجة وارتباط ذلك بحجم ووظيفة المدينة – مدينتي سكيكدة والحروش نموذجا – شمال شرق الجزائر"، كلية علوم الأرض، جامعة باجي مختار- عنابة، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة.

4- بايةبوزغارية، (2016)، "توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة: مدينة بسكرة أنموجا"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة.

5- مريم شيخي، (2014)، "طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة: دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات"، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، مذكرة ماجستير غير منشورة.

6- مريم حسام، (2017)، "حق الإنسان في جودة الحياة"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة -01، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق.

7- غلام مريم، (2016)، "دراسة جودة الحياة بالتجمعات الحياة الحضرية الثانوية لبلدية النقل دراسة حالة: التجمع الثانوي رامول عبد العزيز"، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن المهيدي –أم البواقي، مذكرة ماستر غير منشورة.

8- جعجو محفوظ، (2015)، "تقييم جودة الحياة في ظل التحولات المجالية بالمدن الجزائرية الكبرى: حالة مدينة سطيف"، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، مذكرة ماجستير غير منشورة.

9- العلوي جميلة، (2007)، "واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف: حي طنجة نموذجا"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، مذكرة ماجستير غير منشورة.

10- رحامنية سعيدة، (2008)، "وضعية الخدمات الصحية في الأحياء السكنية: دراسة مقارنة بين الأحياء المخططة وغير المخططة في مدينة قسنطينة نموذج حي بو الصوف وحي البير"، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري – قسنطينة، مذكرة ماجستير غير منشورة.

11- علي حجلة،(2016)، "التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في المدينة تبسة"، كلية علوم الأرص الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري – قسنطينة، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة.

12- صباح سليماني، شوقي قاسمي، (دون تاريخ نشر)، "التناول السوسيو أنثروبولوجي لمشكلة العشوائيات الحضرية- الاستراتيجية السكانية نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية –جامعة المسيلة، العدد5.

13- عبد الكريم بلبل، سمير يونس، (جوان 2018)، "ظاهرة المناطق الحضرية الهامشية في المدن الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5.

14- Brahim DJEBNOUNE, (2019), Qualité de vie urbaine et la gestion territoriale dans une ville intérieure : cas de la ville de khenchela (est Algérien), Faculté des sciences de la terre, Université Badji Mokhtar-Annaba, thèse doctorat en sciences.

15- Christine TOBELEM-ZANIN, (1995), la qualité de vie dans les villes françaises, collection nouvelles données en géographie, ISSN 1160-1027publicationdeURl'université de Rouen.